

عماد جودية

غالبية الأطراف والقوى السياسية مجتمعة والمنخرطة في ما يسمى 8 و 14 آذار وحلفاءهما، ومعهم حكومة دياب المستقيلة، لم يصدقوا اللبنانيين القول في ما يخص موضوع لانهم فعلياً لا يريدونه من الاساس. نحب ان نذكر إذا كانت تتفع الذكرى انه بعد مرور اسبوع على بدء احتجاجات الحراك المدني في السابع عشر من تشرين الأول من العام الماضي كنا شخصياً اول من حملَ وبموقف اعلامي علني مسؤولية الانهيار الاقتصادي والمالي والازمة النقدية الوجودية التي بدأت تحل على البلد واهله لثلاثة أطراف معاً هم:

1- الحكومات المتعاقبة منذ اتفاق الطائف عام 1990 مروراً بالعام 2005 وصولاً الى اليوم.

2- [#مصرف لبنان](#).

3- المصارف.

ودعونا حينها الرئيس الحريري وكان بعد لم يستقل الى ضرورة اخذ حكومته قراراً بتكليف شركة عالمية لإجراء تدقيق مالي جنائي بحسابات مصرف لبنان ووزارات المال والصحة والتربية والاشغال والبيئة والشؤون الاجتماعية والطاقة والاتصالات والعمل، إضافة الى مجلس الانماء والاعمار والهيئة العليا للاغاثة وصندوق المهجرين ومجلس الجنوب وكازينو لبنان والميدل ايست وشركة انترا ومؤسسة كهرياء لبنان ومرفأ ومطار بيروت والجمارك. على أثر استقالة الحريري وتكليف دياب تبنت حكومته بعد اسابيع قليلة على تشكيلها طرحنا ولكنها اجتزأته حيث تفاجأنا باتخاذها قراراً بإجراء تدقيق مالي جنائي بحسابات مصرف لبنان فقط دون سائر مؤسسات الدولة التي ذكرناها آنفاً. عندها أدركنا ان كل القوى السياسية بغالبيتها، سواء تلك الممثلة بالحكومة او الموجودة خارجها، لا ترغب في اجراء تدقيق مالي جنائي حقيقي لمعرفة اين هدرت اموال الدولة وودائع اللبنانيين في المصارف لانه لا مصلحة لمعظمهم بذلك لغاية في نفس يعقوب كما يقول المثل العامي.

وعندما وقّعت قبل استقالة رئيسها ممثلة بوزير ماليتها غازي وزني عقد التدقيق المالي الجنائي مع كانت تعلم كما يعلم كل المسؤولين والقيادات السياسية على اختلافهم انه لا يمكن هذه الشركة ان تقوم بعملها على أكمل وجه داخل مصرف لبنان قبل الطلب من مجلس النواب اقرار قانون بتجميد العمل بقانون السرية المصرفية لفترة سنة فقط غير قابلة للتמיד من اجل تسهيل عملها داخل مؤسسات مصرف لبنان لان الأخير لا يستطيع ان يسمح لاية شركة مالية عالمية بالدخول إلى حساباته وحسابات وزارات ومؤسسات الدولة في ظل وجود هذا القانون. وهنا نتساءل: لماذا إذا وقّعت حكومة دياب المستقيلة ممثلة بوزير ماليتها هذا العقد مع الشركة المعنية قبل ان تطلب من مجلس النواب اصدار قانون معجل/ موقت يقضي بتجميد العمل بقانون السرية المصرفية من اجل تسهيل عمل شركة "الفاريز" بتدقيقها المالي المطلوب منها داخل مصرف لبنان؟ ولماذا انتظر بعض الكتل النيابية حتى اعلنت الشركة وقف عملها التدقيق في مصرف لبنان حتى سارعت الى التقدم باقتراح قانون بتجميد العمل بقانون السرية المصرفية؟ ولماذا لم تتقدم هذه الكتل به قبل توقيع وزارة المال العقد مع الشركة؟ ثم أليس الجدل العلني الذي وقع بين وزير العدل ماري كلود نجم في الحكومة المستقيلة ورئيس لجنة المال النيابية ابراهيم كنعان وعدد من نواب التيار الوطني بواضح ولا لبس فيه لجهة تبيان الفجوة الموجودة في هذا الملف التي اوقعت الحكومة المستقيلة نفسها فيها؟ ثم نريد ان نسأل وزيرة العدل بكل احترام لماذا لم تتمسك هي باقتراحها التي كانت قد تقدمت به قبل تسعة اشهر بإقرار التدقيق المالي الجنائي في حسابات كل وزارات ومؤسسات الدولة بما فيها مصرف لبنان؟ ولماذا لم تحتج يومذاك على حكومتها اذا كانت تريد ان تعلم أين نهبت الاموال وترفض حصر التدقيق المالي الجنائي بمصرف لبنان فقط دون سائر مؤسسات ووزارات الدولة؟ ولماذا وافقت على هذا القرار المجتزأ ولم تواجهه وتصر على إقرار حكومتها لاقتراحها بالتدقيق المالي الشامل لمؤسسات ووزارات الدولة وليس مصرف لبنان فقط؟ ولماذا لم تسأل رئيس حكومتها المستقبل وباقي زملائها الوزراء يومذاك لماذا حصروا التدقيق المالي الجنائي بمصرف لبنان فقط ولم يأخذوا باقتراحها ويجعلوه شاملاً لكل وزارات ومؤسسات الدولة؟

ومع هذا فإن سلامة أطلع الشركة على حسابات مصرف لبنان، ومن اجل ان يسهل عملها اكثر وخلافاً لما يقال ويشاع، طلب من الجهات الرسمية المسؤولة موافقتها على رفع السرية المصرفية على حسابات وزارات ومؤسسات الدولة والسماح للقيمين عليها بارسال موافقاتهم الخطية اليه لكشف حساباتهم امام شركة التدقيق المعنية تسهياً لعملها ولكنه لم يتلقَ اي جواب من اي مسؤول بهذا الخصوص. فعلى من إذا تقع مسؤولية عرقلة التدقيق الجنائي؟ ومن يكون الطرف الذي دفع بشركة "الفاريز" لمغادرة البلد؟ ان الضحك هو على الاموات وليس على الاحياء، هكذا يقول المثل العامي. لذلك نحن لسنا في موقع الدفاع عن كما اننا لسنا في موقع إدانة أي طرف أو جهة سياسية لا من 8 و 14 آذار ولا من التيار الوطني ولا من حلفائهم جميعاً، ولكننا نتساءل على ضوء ما جرى، هل كان المطلوب من رياض سلامة ان يخالف قانون السرية المصرفية لتسهيل عمل شركة التدقيق المالي من أجل اتهامه لاحقاً بمخالفة قانون النقد والتسليف وملاحقته على اساسه وعندما يرفض يحمل وحده امام اللبنانيين مسؤولية تطيير التدقيق المالي الجنائي فيصبح إزاء ذلك لا مع سني بخير ولا مع جدي بخير بحسب المثل العامي.

قلناها قبل سنة ونكررها الان انه اذا كان هناك نية صادقة ورغبة حقيقية عند كل المسؤولين والقوى السياسية لمعرفة اين هدرت اموال الدولة وتبيان مصير ودائع اللبنانيين فما عليهم إلا اقرار التدقيق المالي الجنائي الشامل لكل وزارات ومؤسسات الدولة من دون استثناء بما فيها مصرف لبنان.

اجمل تعليق عن تطبير التدقيق الجنائي والذي يلتقي مع كلامنا كان الصورة التي تناقلها الناس بكثافة في ما بينهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي لأركان معظم القوى السياسية في جنازة افتراضية مصطفين فيها حول نعش مكتوب عليه عبارة "دفن التدقيق الجنائي" وهم يضحكون من قلبهم. علماً ان هذه الصورة كانت بحاجة الى اضافة بعض وجوه مستشاري "الربيع" اليها الذين ساهموا بأخذ البلد بخطتهم المالية التي تقدموا بها الى باسم الحكومة إلى جهنم الانهيار المالي والاقتصادي والنقدي معاً.